

Distr.: General
17 January 2022
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2599 (2021) التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور التقرير السابق في 25 آب/أغسطس 2021 (S/2021/752).

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت التحضيرات التشريعية والتقنية للانتخابات الوطنية التي تقرر إجراؤها بداية في 24 كانون الأول/ديسمبر. غير أن الخلافات المستمرة بشأن الإطار القانوني للانتخابات الذي أقره مجلس النواب، والنزاعات السياسية والقانونية المتعلقة بأهلية العديد من المرشحين للرئاسة، والتهديدات الأمنية المبلغ عنها ضد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، أدت إلى تأجيل المفوضية إصدار القائمة النهائية للمرشحين المؤهلين لخوض الانتخابات الرئاسية، مما أجل فعليا الانتخابات.

3 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، يان كويتش، استقالته، التي قبلها الأمين العام اعتباراً من 10 كانون الأول/ديسمبر. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، عين ستيفاني ويليامز مستشارة خاصة له معنية بليبيا. وطلب منها أن تعمل عن كثب مع البعثة بالتعاون مع الجهات الفاعلة الليبية والإقليمية والدولية. وقد باشرت مهام منصبها في 10 كانون الأول/ديسمبر.

4 - وفي الفترة من 12 إلى 23 كانون الأول/ديسمبر، عقدت المستشارة الخاصة اجتماعات مع ممثلي الدوائر السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمع المدني في طرابلس، ومسرارة، وسرت، وبنغازي، بمن فيهم أعضاء المجلس الرئاسي، وحكومة الوحدة الوطنية، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، والمجلس الأعلى للقضاء، ومرشحي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وركزت



في مشاوراتها على التحديات التي تؤثر على العملية الانتخابية واستكشفت سبل التصدي لها مع الحفاظ على الزخم نحو إجراء الانتخابات.

5 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، استضافت المستشارة الخاصة اجتماعا مع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزير الداخلية ورئيس البرلمان المكلف لتقييم الحالة وتحديد سبيل للمضي قدما. وشجعت لاحقا مجلس النواب على تركيز جهوده على إجراء الانتخابات الوطنية، مشيرة إلى أن المجلس ينبغي له لدى تعديل الإطار الانتخابي أن يلتزم التزاما صارما بأحكام الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015 وأن يمثل لنظامه الداخلي وأن يتصرف بشفافية.

6 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أبلغت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مجلس النواب بأنه ليس بمقدورها تنظيم الانتخابات بما يتماشى مع خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي ومع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وطلبت إلى المجلس تحديد موعد جديد للانتخابات. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أصدر الأمين العام بيانا أثنى فيه على 2,8 مليون ليبي سجلوا أسماءهم للتصويت وذكر أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يجب أن تجري في ليبيا في الظروف المناسبة لإنهاء الانتقال السياسي سلميا ونقل السلطة إلى المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا.

7 - وفي 27 و 28 كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس النواب جلسة في طبرق لمناقشة أحدث التطورات المتعلقة بالعملية الانتخابية وسبيل المضي قدما، بما في ذلك تقرير صادر عن اللجنة التي أنشأها المجلس بشأن العملية الانتخابية. ونتيجة لذلك، أنشأ المجلس لجنة جديدة لوضع توصيات بشأن سبيل المضي قدما في العملية الانتخابية.

8 - وفي 3 كانون الثاني/يناير، أطلع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مجلس النواب على أسباب عدم استطاعة المفوضية إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر. وأشار إلى وجود أوجه تضارب في الإطار القانوني ومخالفات في إجراءات الطعن القضائي فيما يتعلق باختيار المرشحين للانتخابات الرئاسية. وأبلغ أيضا بأن المفوضية تلقت تهديدات تحذر من ورود أسماء أفراد معينين في القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية.

9 - وفي الوقت نفسه، تواصلت طوال الفترة المشمولة بالتقرير الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق لوقف تام ومستدام لإطلاق النار في ليبيا بين الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة (S/2020/1043، المرفق)، الذي تم توقيعه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، مع التركيز تحديدا على انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزة من ليبيا. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، بدعم من الأمم المتحدة، خطة عمل لعملية تدريجية ومتوازنة ومتعاقبة لانسحاب المرتزة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية. وتشير الخطة تحديدا إلى دور مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة في دعم تنفيذها. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، نشر الفريق الأول من مراقبي الأمم المتحدة كجزء من عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة. وقد أقرت خطة العمل رسميا خلال مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي عقد في طرابلس في 21 تشرين الأول/أكتوبر.

تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

10 - زار المبعوث الخاص لليبيا في الفترتين من 18 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر ومن 15 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر للتواصل مع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية بشأن تنفيذ خارطة الطريق السياسية، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وناقش الإطار القانوني للانتخابات كما اعتمده مجلس النواب. وناقش أيضا مبادرة الحوار التي طرحها المجلس الرئاسي كوسيلة لتجاوز الخلافات وتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات.

11 - وفي 22 أيلول/سبتمبر، تتحى قائد الجيش الوطني الليبي، اللواء خليفة حفتر، مؤقتا عن مهامه لتسجيل نفسه مرشحا للانتخابات الرئاسية. وفي 21 أيلول/سبتمبر، تتحى رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح قويدر، للترشح للانتخابات الرئاسية، بعد يوم واحد من الإشراف على تصويت متنازع عليه في المجلس لسحب الثقة في حكومة الوحدة الوطنية. ورفض المجلس الأعلى للدولة التصويت على حجب الثقة باعتباره "باطلا ولاغيا".

12 - وفي 30 أيلول/سبتمبر و 1 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ستة ممثلين من مجلس النواب وستة من المجلس الأعلى للدولة في الرباط لمناقشة القوانين الانتخابية. وشاركت البعثة في الاجتماع بصفة استشارية تقنية. إلا أن وفد مجلس النواب رفض مناقشة المقترحات والتعديلات التي طرحها المجلس الأعلى للدولة، مشيرا إلى أن القوانين سبق أن صدرت وأحيلت إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتنفيذها. وفي بيان صحفي مشترك صدر بعد الاجتماع، دعا وفدا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى إجراء انتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر ونشر مراقبين دوليين.

13 - وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر في بنغازي، عقد النائب الأول لرئيس الوزراء، حسين عطية، اجتماعا ضم 5 وزراء من أصل 11 وزيرا وعددا من نواب الوزراء من شرق ليبيا للإعراب عن الاستياء مما أبلغ عنه من تهميش حكومة الوحدة الوطنية للشرق. وصدر في ختام الاجتماع بيان ينتقد الحكومة لعدم التزامها بخارطة الطريق السياسية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي ولعدم توحيد مؤسسات البلد. وفي موازاة ذلك، أصدرت البعثة بيانا دعت فيه جميع الأطراف إلى تجنب التصعيد والدخول في حوار لحل خلافاتها، وفقا لخارطة الطريق.

14 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر في طرابلس، وقعت مجموعة من 30 حزبا سياسيا من أصل 100 حزب سياسي مسجل ميثاقا تضمن التزامات بمواصلة المناقشات بشأن أساس دستوري للانتخابات وبقبول نتائج الانتخابات.

15 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن بدء عملية على مدى ثلاثة أسابيع لإصدار بطاقات الناخبين في 1 906 مواقع في جميع أنحاء ليبيا؛ وعملية على مدى أسبوعين لتسجيل المرشحين الرئاسيين في مكاتب المفوضية في طرابلس وبنغازي وسبها؛ وعملية على مدى شهر لتسجيل المرشحين البرلمانيين في مكاتب المفوضية الميدانية الخمسة والعشرين.

16 - وبعد فترة التسجيل، قدمت عدة طعون لصالح أو ضد عدة مرشحين للرئاسة استنادا إلى أحكام القانون رقم 9 لسنة 2021، بما في ذلك ضد رئيس الوزراء، عبد الحميد محمد الدبيبة، وسيف الإسلام القذافي، واللواء حفتر. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أنشأ مجلس النواب لجنة مكلفة برصد العملية الانتخابية بالتعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجلس الأعلى للقضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بمعالجة

الطعون القانونية المقدمة ضد عدة ترشيحات رئاسية. واعترضت المفوضية بعد ذلك على الأحكام التي ألغت قراراتها وأصدرت بيانا أكدت فيه أنها سترفع دعاوى أخرى.

17 - وفيما يتعلق بالمسار الأمني، واصلت البعثة تيسير تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1043). وفي هذا الصدد، يسرت البعثة تنظيم اجتماع للجنة العسكرية المشتركة 5+5 في الفترة من 5 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ونتيجة لذلك، اعتمدت اللجنة خطة عمل تنص على عملية تدريجية ومتوازنة ومتعاقبة لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية. ويشار في خطة العمل إلى أن تنفيذها سيكون "تحت الإشراف الكامل للمراقبين المحليين التابعين للجنة العسكرية المشتركة 5+5 والمراقبين الدوليين التابعين للبعثة"، وذلك بالتنسيق مع اللجان الفرعية ذات الصلة التابعة للجنة.

18 - وبالإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة سلسلة من مشاورات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن خطة العمل. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، اختتمت اللجنة اجتماعا عقد لمدة ثلاثة أيام في القاهرة مع ممثلي تشاد والسودان والنيجر اتفقوا خلاله على إنشاء آلية للاتصال والتنسيق لدعم تنفيذ خطة العمل. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وفد الشرق في اللجنة إعادة 300 مقاتل أجنبي من ليبيا إلى أوطانهم. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر في تونس العاصمة، اجتمعت اللجنة مع وفد من الاتحاد الأفريقي برئاسة وزير خارجية الكونغو، بصفته ممثلا لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا. وسعت اللجنة إلى الحصول على دعم الاتحاد الأفريقي لجمع البيانات المتعلقة بعدد القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة في ليبيا. كما طلبت إلى الاتحاد الأفريقي تيسير الاتصال وتبادل المعلومات بين تشاد والسودان وليبيا والنيجر بخصوص مغادرة المقاتلين الأجانب البلد ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بلدان العودة.

19 - وفي الفترة من 3 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 اجتماعين في أنقرة وموسكو، التمسّت خلالهما دعم تركيا وروسيا لإنشاء آلية اتصال لانسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب من ليبيا. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة اجتماعا مع المستشارية الخاصة في سرت لإطلاعها على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والخطوات التالية المقترحة.

لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا

20 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا التابعة لعملية برلين وأفرقتها العاملة العمل بوصفهما الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

21 - وفي 16 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالشؤون السياسية، وهم الأمم المتحدة والجزائر وألمانيا وجامعة الدول العربية، لتقييم التطورات السياسية والانتخابية وتدابير التخفيف لضمان إجراء الانتخابات وفقا لخارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي.

22 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الفريق العامل المعني بالشؤون الاقتصادية، الذي تتشارك في رئاسته الأمم المتحدة ومصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، عن كثب لدعم مصرف ليبيا المركزي في المضي قدما في إعادة توحيد المصرف عملا بتوصيات تقرير مراجعة الحسابات الذي وضع

في صيغته النهائية في تموز/يوليه 2021 (S/2021/752، الفقرة 9). وفي 9 أيلول/سبتمبر، عقد الفريق العامل جلسة عامة ركزت على إعادة توحيد المصرف المركزي. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، يسرت البعثة عقد اجتماع للجنة الاستشارية الاقتصادية المنشأة حديثاً من جانب رئيس الوزراء مع الرؤساء المشاركين للفريق العامل وقيادات لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين لتحديد أولويات الإصلاح الاقتصادي. واجتمع الفريق مرة أخرى في 15 كانون الأول/ديسمبر مع محافظ المصرف المركزي ونائبه وتناول بمزيد من التفصيل خطط توحيد المصرف المركزي. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أجرى محافظ ونائب محافظ المصرف المركزي، بدعم من البعثة والرؤساء المشاركين للفريق العامل، محادثات لتنفيذ توصيات المراجعة الدولية لحسابات المالية للمصرف المركزي، مع التركيز على إعادة توحيد النظام المصرفي الليبي.

23 - وعقد الفريق العامل المعني بالأمن، الذي تتشارك في رئاسته الأمم المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي، اجتماعات في 14 و 30 أيلول/سبتمبر و 27 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الفريق العامل جلسة عامة في تونس العاصمة، بمشاركة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، لمناقشة التقدم المحرز والتحديات المصادفة والتنسيق في تنفيذ خطة العمل لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزة. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، عقد الرؤساء المشاركون للفريق العامل اجتماعاً، قدمت خلاله اللجنة تقريراً عن اجتماعاتها الأخيرة مع البلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي وتركيا وروسيا، بما في ذلك بشأن إنشاء آلية للتنسيق والاتصال مع تشاد والسودان والنيجر.

24 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الذي تتشارك في رئاسته الأمم المتحدة وهولندا وسويسرا، لمناقشة موضوع العنف ضد المرأة. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الأعضاء في جلسة عامة لبدء حوار وطني بشأن حقوق الإنسان في ليبيا. وشددت الجهات الفاعلة من الحكومة والمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان على ضرورة إجراء حوار بشأن حقوق الإنسان بين المواطنين ومؤسسات الدولة المعنية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في ليبيا.

المساعي الدولية والإقليمية

25 - في 30 و 31 آب/أغسطس، استضافت الجزائر اجتماعاً وزارياً لمدة يومين مع الأمم المتحدة وليبيا والبلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. واختتم الاجتماع باتفاق لتفعيل اللجنتين السياسية والأمنية برئاسة مصر والجزائر على التوالي، ودعا إلى تنفيذ خارطة الطريق السياسية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي بما يفضي إلى إجراء الانتخابات وإلى انسحاب القوات الأجنبية والمرتزة.

26 - وفي 22 أيلول/سبتمبر، شاركت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا في رئاسة اجتماع وزاري بشأن ليبيا على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، بمشاركة الدول الأعضاء في عملية برلين والبلدان المجاورة لليبيا، فضلاً عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ورحب المشاركون باتخاذ قرار مجلس الأمن 2570 (2021) ودعوا إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 كانون الأول/ديسمبر.

27 - وفي الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر، زارت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ليبيا للتداول مع الجهات الفاعلة السياسية والأمنية الليبية الرئيسية، وتمثيل الأمم المتحدة في مؤتمر دعم استقرار ليبيا في 21 تشرين الأول/أكتوبر. وأبرزت في تفاعلاتها أهمية إجراء الانتخابات وفقاً لخارطة الطريق السياسية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وشددت على أهمية الحوار وتوافق الآراء بين الجهات

الفاعلة الليبية. وذكرت أيضا محاورها بضرورة ضمان المشاركة المجدية للنساء والشباب في العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات، سواء كناخبين أو مرشحين. ودعت إلى اتخاذ السلطات إجراءات ملموسة وسريعة للمساعدة في التخفيف من محنة المهاجرين في ليبيا.

28 - وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، استضافت وزيرة الخارجية الليبية مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس. وحضر هذا الملتقى ممثلون عن 27 بلدا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي. ورحب المشاركون بالتقدم المحرز للنهوض بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك إعادة فتح الطريق الساحلي، واعتماد خطة العمل المتعلقة بانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. ودعوا إلى التمسك بالالتزام بإجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر.

29 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وليبيا والأمم المتحدة مؤتمرا دوليا معنيا بليبيا في باريس. وأكد البيان الختامي من جديد ضرورة دعم خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، واحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وضرورة التزام جميع الجهات الفاعلة بالمصالحة الوطنية.

الحالة في المنطقة الغربية

30 - ظل التنافس بين الجماعات المسلحة على السيطرة على الأراضي يؤثر على الأمن في طرابلس والبلدات الواقعة في الشمال الغربي من البلد. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، تصاعد نزاع نشب في الزاوية بين أعضاء جهاز المباحث المركزية وأفراد قوات مكافحة الإرهاب، ما أسفر عن إصابة أحد أفراد هذه القوات.

31 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن وقوع اشتباكات في طرابلس على طريق المطار بين عناصر مسلحة من اللواء 301 التابع لوزارة الدفاع وقوات تابعة لوزارة الداخلية. وردا على ذلك، حشدت قوات جهاز دعم الاستقرار قواها دعما لوزارة الداخلية، في حين أفادت تقارير أن اللواء 444 قتال قد حشد قواه لمساعدة اللواء 301. وهذا التوتر عقب تدخل شيوخ قبائل ومسؤولين أمنيين من حكومة الوحدة الوطنية.

32 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت الاشتباكات التي وقعت بين جهاز المباحث المركزية وحرس المنشآت النفطية في الزاوية عن إلحاق أضرار بمنشآت المؤسسة الوطنية للنفط. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر و 2 تشرين الثاني/نوفمبر في طرابلس، أفادت تقارير أن اللواء 444 قتال غزا مقر إقامة قائد منطقة عسكرية وقائد اللواء الرابع مشاة على التوالي. ولم ترد أنباء عن سقوط ضحايا. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ رئيس المؤسسة الوطنية للنفط البعثة بأن أحد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة احتجزته جماعة مسلحة في مطار معيتيقة. وقد أطلق سراحه في 12 كانون الأول/ديسمبر.

33 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، عين رئيس المجلس الرئاسي، محمد يونس المنفي، بصفته القائد الأعلى للجيش الوطني الليبي، قائدا جديدا لمنطقة طرابلس العسكرية. وقد دفع هذا القرار إلى احتشاد جماعات مسلحة متعددة في طرابلس في "استعراض للقوة" حول مكتب المجلس الرئاسي ومكتب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع.

الحالة في المنطقة الشرقية

34 - ظل وضع القوات على طول محور سرت - الجفرة دون تغيير، حيث كان الجيش الوطني الليبي هو الجهة الفاعلة الأمنية الوحيدة.

35 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، في محافظة الجبل الأخضر شرقي ليبيا، طرد مدير مديرية أمن شحات، الذي عينه وزير الداخلية، بالقوة من المديرية على يد شخص يدعي أنه المدير الجديد. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رؤساء مديريات الشرطة الشرقية أنهم لن يأتروا إلا بأوامر نائب وزير الداخلية الذي ينحدر من الشرق واتهم حكومة الوحدة الوطنية بإهمال شرق ليبيا.

36 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت مجموعة مسلحة تابعة للجيش الوطني الليبي قافلة من 150 مركبة يقودها اللواء محمود سعيد، وكيل وزارة الداخلية، في منطقة الشويرف، مشيرة إلى عدم وجود تنسيق مسبق مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وعلى ما أفيد كان يجري نشر عناصر من الوزارة لتوفير الأمن في مراكز الاقتراع في سبها ومرزق ومدن أخرى في جنوب ليبيا.

الحالة في المنطقة الجنوبية

37 - لا يزال الجيش الوطني الليبي والجماعات المنتسبة إليه يتحديان سلطة حكومة الوحدة الوطنية في جنوب ليبيا. وفي 12 و 16 تشرين الأول/أكتوبر، منعت وحدات تابعة للجيش الوطني الليبي رئيس الوزراء من الهبوط في سبها، وهو في طريقه لزيارة بلدي غات والكفرة. وفي 13 أيلول/سبتمبر، أصدر عضو مجلس النواب الذي يمثل غات وشيوخ من غات بياناً احتجوا فيه على الحادث.

38 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن الجيش الوطني الليبي أمر بحل اللواء 116 المتمركز في جنوب ليبيا ودمج أفراد ومعداته في منطقة سبها العسكرية. ويبدو أن القرار كان رد فعل على قرار حكومة الوحدة الوطنية بتعيين اللواء 116، الذي كان منتسباً سابقاً إلى الجيش الوطني الليبي، ليكون وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للحكومة في جنوب ليبيا.

39 - وظل وجود المرتزقة يؤدي دوراً مزعماً للاستقرار في الجنوب. وفي 14 أيلول/سبتمبر، في محيط تريبو، بمحافظة مرزق، اندلعت مواجهة مسلحة بين عناصر تابعة للجيش الوطني الليبي، يدعمها مرتزقة سودانيون، وجماعة تشادية مسلحة معارضة، هي جبهة التناوب والوفاق في تشاد. وفي وقت لاحق، شن الجيش الوطني الليبي غارات جوية استهدفت مواقع جبهة التناوب والوفاق في تشاد. وفي 17 أيلول/سبتمبر، وبعد ثلاثة أيام من الاشتباكات، اتفق الطرفان على وقف الأعمال العدائية. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت جبهة التناوب والوفاق في تشاد عن تخرج مجموعتها الرابعة عشرة من المقاتلين في ليبيا، التي يقدر عدد طلابها بـ 200 طالب، الذين يقال إنهم يتمركزون بالقرب من جبال تيبستي على طول الحدود الليبية التشادية. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد عن وقوع مواجهات بين عناصر تشادية من قبيلة الزغاوة وتشاديين من قبيلة التبو في مثلث السلفادور على طول الحدود بين ليبيا والنيجر والجزائر. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت تقارير أن مجموعة من المرتزقة التشاديين والسودانيين حاولوا السيطرة على نقطة تفتيش السدرة، شرق أم الأرناب، ولكن الجيش الوطني الليبي صداهم.

40 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين قوات تابعة لوزارة الداخلية وعناصر تابعة للجيش الوطني الليبي في سبها، أفيد أنها أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة خمسة آخرين.

وأفيد بأن اشتباكات اندلعت عقب استيلاء الجيش الوطني الليبي على 11 مركبة تابعة للوزارة في 13 كانون الأول/ديسمبر عند نقطة تفتيش براك الشاطي؛ وأفيد بأن المركبات قد نشرت لتوفير الأمن في مراكز الاقتراع في الجنوب. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، وبعد وساطة مع زعماء القبائل المحلية والقادة العسكريين في سبها، وافقت القوات التابعة للوزارة على تسليم جميع الأسلحة الثقيلة والأصول العسكرية إلى القيادة الجنوبية للجيش الوطني الليبي.

المنظمات المتطرفة العنيفة

41 - في 18 تشرين الأول/أكتوبر، نشر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - فرع ليبيا صوراً عن طريق مؤسسة الشورى الإعلامية عن "تخرج" وحدة جديدة من النشطاء الجهاديين تشير إلى مواقع تدريب في جنوب ليبيا بالقرب من جبال الهرج وغدوة وجنوبي سبها.

42 - وواصلت حكومة الوحدة الوطنية عمليات مكافحة الإرهاب في غرب ليبيا، بينما واصل الجيش الوطني الليبي عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب ليبيا. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير أن القوات العسكرية الغربية ألقوا القبض على شخص يزعم أنه عضو في خلية نائمة مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - فرع ليبيا في مسلاتة. وفي وقت لاحق، قتل أحد أفراد القوات العسكرية الغربية وأصيب ثلاثة آخرون بجروح، عندما هاجمت جماعة مسلحة مجهولة الهوية نقطة تفتيش أمنية في منطقة الهيرة/السبيعة. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر تابعة للجيش الوطني الليبي، تدعمها طائرة مسيرة، بعملية في سبها ألقوا القبض فيها على ثلاثة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - فرع ليبيا. وأفيد بأن رقيباً في الجيش الوطني الليبي قتل أثناء هذه العملية.

43 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت مديرية أمن سرت عن اعتقال شخصين يزعم أنهما ينتميان إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - فرع ليبيا في الخمس. ووفقاً للتقارير الأولية، نقل الشخصان إلى بنغازي لاستجوابهما.

الحالة الاقتصادية

44 - ارتفعت عائدات النفط الليبية من 1,8 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر إلى 1,9 بليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر و 2,1 بليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر نظراً لارتفاع أسعار النفط العالمية. ونتيجة لعدم اعتماد مجلس النواب ميزانية وطنية، واصلت حكومة الوحدة الوطنية الحصول على الأموال من مصرف ليبيا المركزي من خلال الترتيبات الخاصة لتمويل مشاريع التنمية وبرامج الاستحقاقات الاجتماعية.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

45 - في 9 أيلول/سبتمبر و 5 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس النواب القانون رقم 1 لسنة 2021 ورقم 2 لسنة 2021 اللذين يحددان الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية على التوالي، ثم أحالهما إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وينص القانون على معايير الأهلية للترشح لمنصب الرئيس

واختصاصات الرئيس، وعلى الجدول الزمني للانتخابات. ويقتضي قانون الانتخابات الرئاسية من المرشحين الذين يشغلون مناصب عامة أن يتوقفوا عن العمل وممارسة المهام قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر على الأقل. ووفقا للقانون، يحق لمجلس النواب تحديد موعد الاقتراع الرئاسي بناء على اقتراح من المفوضية.

46 - وقد صدر القانون عقب عملية متنازع عليها، مما أدى إلى تساؤلات بشأن مشروعيتها. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس المجلس الأعلى للدولة، بدعم من رؤساء البلديات وممثلي المجتمع المدني وبعض الجماعات المسلحة، طعنا في القانون رقم 1 لسنة 2021 أمام المحكمة العليا الليبية في طرابلس، بحجة أن المجلس لم يستشر لدى صياغة القانون، في انتهاك للاتفاق السياسي الليبي لعام 2015. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، قدم عضوان في المجلس طعنا في القانون رقم 2 لسنة 2021 أمام الدائرة الدستورية للمحكمة العليا.

47 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، شرعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في اعتماد المراقبين المحليين والدوليين ووسائل الإعلام لمراقبة ومتابعة الانتخابات. وحتى الآن، تم اعتماد أكثر من 5 000 مراقب محلي و 450 ممثلا لوسائل الإعلام الوطنية و 150 ممثلا لوسائل الإعلام الدولية و 40 مراقبا دوليا. وأفيد بأن جماعات المجتمع المدني الراغبة في العمل بصفة مراقب للانتخابات مطالبة بإعادة التسجيل لدى الهيئة التنظيمية للمجتمع المدني، مما يشكل عقبة إضافية أمام مشاركتها.

48 - وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قائمة أولية بالمرشحين للرئاسة بعد أن تحققت المؤسسات الليبية المختصة من جميع الترشيحات المقدمة. وكانت اللجنة استبعدت في البداية ما مجموعه 25 مرشحا من 98 مرشحا مسجلا، لعدم استيفائهم معايير الأهلية المطلوبة. وقدمت طعون في أهلية عدة مرشحين للرئاسة أمام محاكم الاستئناف، بما في ذلك ضد رئيس الوزراء الدببية، وسيف الإسلام القذافي، واللواء حفتر. وحكمت محاكم الاستئناف المختصة لصالح جميع المرشحين المذكورين. وتسجل أكثر من 5 366 مرشحا لخوض الانتخابات البرلمانية، بمن فيهم 760 امرأة.

49 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، انتهت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من توزيع 2,5 مليون بطاقة من بطاقات الناخبين في 1 906 مراكز انتخابية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حوالي مليون بطاقة للناخبات، وهو ما يغطي 87 في المائة من مجموع عدد الناخبين المسجلين (أكثر من 2,8 مليون ناخب). وبالتعاون مع المفوضية، باشرت وزارة الداخلية خطة لأمن الانتخابات. وسجلت حوادث أمنية في بضعة مراكز انتخابية في الجزأين الغربي والجنوبي من البلد.

50 - وواصل الفريق الانتخابي المتكامل بقيادة البعثة تقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بما في ذلك فيما يتعلق بالإطار القانوني للانتخابات، وتوعية الناخبين، وتعزيز المساواة بين الجنسين.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

51 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة حوادث قتل واختفاء قسري وعنف جنسي مرتبط بالنزاع، بما في ذلك حوادث اغتصاب، واعتقالات واحتجازات تعسفية. ولاحظت البعثة زيادة حادة في استهداف الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والأفراد الذين يعبرون عن آرائهم السياسية، مع تسجيل ارتكاب عمليات اختطاف واختفاءات أسبوعيا في جميع أنحاء البلد. كما وثقت البعثة اتجاها تصاعديا في أعمال العنف

والاعتداءات المتصلة بالانتخابات التي تقوم على أساس الانتماء السياسي أو دعم مرشحين محددين، والتهديدات بالعنف ضد أعضاء السلطة القضائية الذين يقومون بالبت في أهلية مختلف المرشحين للرئاسة.

سيادة القانون

52 - في 26 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس النواب تشريعا جديدا بشأن الجرائم الإلكترونية، يتضمن أحكاما تحظر أي خطاب قد "يسهم في إضعاف الدولة ومؤسسات الدولة". وأعرب المحامون المناصرون لحقوق الإنسان وممثلو المجتمع المدني الليبيون عن مخاوفهم من أن بعض الأحكام الجديدة ستقيد حرية التعبير دون مبرر.

53 - واستمر فرض تدابير قانونية للحد من أنشطة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رفض تسجيل هذه المنظمات، والسماح للسلطة التنفيذية بتعليق و/أو وقف أنشطتها لأسباب فضفاضة للغاية. ومطالبتها بالإبلاغ عن أي تفاعل مع موظفي الأمم المتحدة.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

54 - واصلت البعثة توثيق حالات الاحتجاز التعسفي في مرافق تديرها جهات فاعلة من الدول وغير الدول في جميع أنحاء البلد، فضلا عن الحوادث التي تعرض فيها المحتجزون للتعذيب والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وفي غرب ليبيا، ظل آلاف المعتقلين يخضعون للاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، وكثير منهم في غياب سند قانوني، بما في ذلك في سجن معيثة الذي يسيطر عليه جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي شرق ليبيا، احتجز أفراد، من بينهم أطفال، دون وجود سند قانوني في مرافق الاحتجاز العسكرية، بما في ذلك مرافق طارق بن زياد والكوفية وقرنادة.

55 - ووفقا للإحصاءات التي قدمتها السلطات الليبية، يوجد أكثر من 12 000 شخص رهن الاحتجاز في 27 سجنا ومكان احتجاز في جميع أنحاء ليبيا. ولا يظهر آلاف المحتجزين الإضافيين في الإحصاءات الرسمية، وهم محتجزون بصورة غير قانونية، وغالبا ما يحتجزون في ظروف غير إنسانية في مرافق تسيطر عليها جماعات مسلحة، أو في مرافق "سرية"، غير قادرين على الطعن في الأساس القانوني لاستمرار احتجازهم.

56 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، اختطف جناة مجهولون رئيس الرابطة الوطنية للشباب وعضوا فيها من مكتهما في طرابلس، وأفيد أن ذلك تم بعد أن دعت الرابطة إلى تنظيم مظاهرة تأييدا للانتخابات المقبلة. ولا يزال مكان وجودهما مجهولا. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف صحفي من مكاتب صحيفة الحياة في بنغازي على أيدي جناة مجهولين. ولا يزال مكان وجوده أيضا مجهولا. كما وثقت البعثة استمرار الاحتجاز التعسفي مع منع الاتصال والتعذيب المزعم لرئيس فرع الهلال الأحمر الليبي في مرفق الاحتجاز طارق بن زياد في أجدابيا.

المهاجرون واللاجئون

57 - لا يزال المهاجرون والمهاجرات واللجوء واللاجئات يواجهون خطر التعرض للاغتصاب والتحرش الجنسي والاتجار بدرجة أكبر على يد الجماعات المسلحة، والمهربين والمتاجرين عبر الحدود الدولية، وموظفين من جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، الذي يعمل تحت إمرة وزارة الداخلية. ووثقت البعثة

تهديدات بالاغتصاب والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحوادث في هذا الصدد في مرافق الاحتجاز. وتم توثيق حالات في سجن معيتيقة، وكذلك في عدة مراكز احتجاز رسمية يديرها الجهاز في الزاوية وفي طرابلس وحولها. وتلقت البعثة أيضا معلومات موثوقة عن الاتجار بنحو 30 امرأة وطفلا نيجيريا والاعتداء الجنسي عليهم. واستمر الاحتجاز التعسفي الواسع النطاق للمهاجرين واللاجئين، بمن فيهم الأشخاص الذين اعترضهم خفر السواحل الليبي أو أنقذهم في البحر وأعادهم إلى ليبيا.

58 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، نفذت السلطات الليبية عمليات واسعة النطاق استخدمت فيها القوة المفرطة وغير المتناسبة، لأسباب أمنية على ما قيل. واستهدفت هذه العمليات أكثر من 150 5 مهاجرا ولاجئا، بمن فيهم 1 000 امرأة وطفل على الأقل. وتم فصل العائلات نتيجة لذلك ولا يزال هناك أطفال مفقودون. وقتل مهاجر واحد على الأقل، وأصيب عشرات آخرون مع استمرار الغارات في أبو سليم وجزر وسوق الجمعة في طرابلس. وأصدر المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة بيانات تحت السلطات الليبية على وقف الغارات والامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز التعسفي. ونقل معظم المهاجرين واللاجئين المحتجزين تعسفا أثناء هذه العمليات إلى مراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، مما رفع العدد الإجمالي للمحتجزين من 4 531 محتجزا في 26 أيلول/سبتمبر إلى أكثر من 10 000 محتجز بحلول 3 تشرين الأول/أكتوبر.

59 - وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أدى تدهور الأوضاع وتصاعد التوترات في مركز المباني للاحتجاز إلى هروب نحو 2 000 شخص بشكل جماعي، وتلا ذلك استخدام مفرط للقوة من جانب السلطات الليبية، التي أطلقت النار على خمسة أشخاص وأردتهم قتلى وأصابت عدة أشخاص آخرين بجروح. وأعيد اعتقال عشرات المهاجرين واللاجئين وأعيدوا إلى مركز الاحتجاز.

60 - وتجمع ما بين 2 000 و 3 000 لاجئ ومهاجر، تشرد العديد منهم عقب العمليات الأمنية التي نفذت في تشرين الأول/أكتوبر، بانتظام في المركز المجتمعي النهاري الذي تديره مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها في بلدية جنزور. ونظرا لزيادة الحشود، التي شملت عناصر عنيفة، اضطرت المفوضية إلى تعليق أنشطتها في المركز في تشرين الثاني/نوفمبر. واستمر توزيع الأموال النقدية الطارئة وغيرها من المساعدات في مواقع بديلة، في ظل بقاء العديد من المهاجرين مختبئين في أعقاب العمليات الأمنية.

61 - وابتداء من 1 كانون الأول/ديسمبر، سدت مجموعات من الأفراد مدخل مركز التسجيل التابع للمفوضية في طرابلس ومنعوا اللاجئين من الوصول إلى مباني المفوضية لغرض تجهيز ملفات إعادة التوطين والإجلاء. وحث مبعوثي الخاص السابق، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وزارة الداخلية على ضمان أمن مباني المفوضية ليتسنى الحصول بشكل آمن على المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية. وفي 10 كانون الثاني/يناير، تلقت المفوضية تقارير تفيد أن قوات الأمن الليبية كانت تقوم بعمليات لإزاحة المتظاهرين، بما في ذلك طالبو اللجوء والمهاجرون الذين كانوا يخيمون خارج المفوضية والمركز المجتمعي النهاري السابق في السراج، بدعم من المفوضية. وتشير تقارير إلى أن الأشخاص منحوا خيارا مغادرة المكان أو التعرض للاعتقال. وقد اقتيد من رفضوا مغادرة المكان إلى مركز عين زارة للاحتجاز.

62 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرد مئات المواطنين من أصول إثيوبية وإريتيرية وتشادية وسودانية وصومالية ومصرية من الحدود الشرقية والجنوبية الليبية إلى تشاد والسودان دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ولم تحترم عمليات الطرد حظر الطرد الجماعي ومبدأ عدم الإعادة القسرية، وجعلت كثيرا من طالبي اللجوء والمهاجرين في أوضاع شديدة الضعف.

العدالة الانتقالية والمصالحة استنادا إلى الحقوق

63 - واصلت البعثة مناقشاتها مع وحدة دعم اتخاذ القرار التابعة لمكتب رئيس الوزراء لإنشاء مركز وطني للعدالة الانتقالية، يركز على تدريب الجهات الفاعلة الوطنية، وتعزيز القدرات داخل المؤسسات الوطنية، وإعداد قوانين بشأن العدالة الانتقالية. وطلب إلى البعثة تقديم المساعدة في مواصلة بلورة المقترح.

64 - وواصلت البعثة أيضا رصد التطورات فيما يتعلق بالقضية رقم 630 (2012) التي تورط فيها مسؤولون كبار في نظام القذافي السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت محكمة الاستئناف المعينة حديثا ثلاث جلسات، وإن لم يكن المدعى عليهم حاضرين لأسباب تتعلق بتدابير التخفيف من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبالظروف الأمنية.

دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية وبناء قدراتها

65 - في 28 أيلول/سبتمبر، أنشأ مجلس نقابة المحامين الليبيين، بدعم تقني من البعثة، لجنة مؤلفة من 20 محامية متمرسة، بهدف تعزيز تركيزها على حقوق المرأة.

66 - وفي الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة حلقة دراسية رفيعة المستوى لتناول موضوع الاحتجاز التعسفي مع كبار المسؤولين من الشرق والغرب. واتفق المسؤولون الذين يمثلون وزارتي العدل والداخلية، ومكتب النائب العام، ومكتب المدعي العام العسكري، ومكتب النائب الأول لرئيس الوزراء على أن الاحتجاز التعسفي لا يزال واسع الانتشار وأن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير وقائية حاسمة.

67 - وفي 8 و 9 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تحت رعاية وزارة الدولة لشؤون المرأة، اجتماعا في إسطنبول، بتركيا، لتيسير المناقشات بين أصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين بشأن مشروع قانون يتعلق بالعنف ضد المرأة. وحضر الاجتماع 19 عضوة في البرلمان، ووزيرة الدولة لشؤون المرأة، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المحكمة العليا الليبية، ورئيس نقابة المحامين الليبيين، ولجنة الخبراء الليبيين المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة.

68 - وفي 8 و 9 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة حلقة دراسية لأعضاء مفوضية المجتمع المدني، فضلا عن مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني. واستعرض المشاركون التشريعات الوطنية الليبية التي تنظم دور منظمات المجتمع المدني وناقشوا استراتيجية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء. وشارك في هذا الاجتماع افتراضيا المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي والحقوق في حرية تكوين جمعيات وخبراء.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

69 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها (انظر [A/67/775-S/2013/110](#)، المرفق) بغرض الوقاية والتخفيف من المخاطر المحددة المتمثلة في احتمال ارتكاب قوات الأمن الليبية التي تتلقى دعماً من الأمم المتحدة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

70 - في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر، استضافت المملكة المتحدة حواراً في ويلتون بارك للنظر في إمكانية تقديم الدعم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذا إصلاح قطاع الأمن، في ليبيا. وكان من بين المشاركين وزيرة الخارجية الليبية، ونائب وزير الداخلية، ورئيس الأركان العامة، واللجنة العسكرية المشتركة 5+5، فضلاً عن خبراء من الأمم المتحدة، وخبراء غير حكوميين وحكوميين.

71 - واجتمع قائد جيش حكومة الوحدة الوطنية والقائد العام المكلف للجيش الوطني الليبي في سرت في 11 كانون الأول/ديسمبر و 8 كانون الثاني/يناير لمناقشة توحيد قوات الأمن الوطني، فضلاً عن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها.

إدارة الأسلحة والذخيرة

72 - في حين لم يبلغ عن حدوث تلوث جديد كبير ناجم عن ألغام وأجهزة متفجرة، فإن التلوث القائم لا يزال يشكل معوقات أمام العائدين. ففي الفترة من 22 أيار/مايو 2020 إلى 26 كانون الأول/ديسمبر 2021، أبلغ عن وقوع 298 ضحية (278 رجلاً و 20 امرأة) في 152 حادثاً، أصيب منهم 174 شخصاً بجروح وقتل 124 شخصاً. ومن بين الـ 298 ضحية، كان هناك 220 مدنياً و 78 أخصائياً وطنياً في مجال إزالة الألغام. وكان لوفاة أو إصابة 78 من أفراد إزالة الألغام الليبيين أثر على القدرة الوطنية على التصدي للتهديد.

تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

73 - استمر وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وظل الطريق بين سرت ومسرارة مفتوحاً. وواصلت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 اتخاذ الخطوات للنهوض بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وعقب فتح الطريق الساحلي في تموز/يوليه ([S/2021/752](#)، الفقرات 16 إلى 20)، تحولت اللجنة إلى تناول انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا باعتباره الأولوية التالية لتنفيذ وقف إطلاق النار. وساعدت البعثة في وضع خطة عمل اللجنة بشأن انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة، وفي المشاورات ذات الصلة مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي.

74 - ووفقاً لقرارات مجلس الأمن [2570 \(2021\)](#) و [2595 \(2021\)](#) و [2599 \(2021\)](#)، نشرت الأمم المتحدة أول فريق من مراقبي وقف إطلاق النار في 10 تشرين الأول/أكتوبر لإنشاء عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة. وتتأهب الفريق الأول المؤلف من 10 مراقبين، من أفراد الأمم المتحدة المدنيين والعسكريين والشركيين الحاليين، في فريقين من 5 مراقبين، يوجد مقرهما حالياً في طرابلس. وجرى دعم

المراقبين من قبل أفراد الأمن واللوجستيات والعمليات الذين بدأوا أيضا في الانتشار في ليبيا في 10 تشرين الأول/أكتوبر كجزء من عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة.

75 - وبدأ مراقبو وقف إطلاق النار التابعون للبعثة عند وصولهم مشاورات مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتفعيل دعمهم لآلية رصد وقف إطلاق النار الليبية. وشرعوا في وضع خطة تنفيذية داخلية للمساعدة في تنفيذ خطة عمل اللجنة بشأن انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. وبدأوا أيضا في تحديد وتصميم مبادرات لبناء قدرات الآلية.

76 - وواصلت البعثة أيضا التحضيرات لإنشاء وجود للأمم المتحدة في سرت يتبع لعنصرها لرصد وقف إطلاق النار، بالتعاون مع السلطات الليبية.

دال - تمكين المرأة

77 - لا تزال الناشطات والمسؤولات يعانين من خطاب الكراهية والدعاية المهينة التي تنتشر على منصات التواصل الاجتماعي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة دعايات وخطابات تتم عن الكراهية ضد وزيرة شؤون المرأة واثنين من كبار مستشاريها نشرت على عدة صفحات في وسال التواصل الاجتماعي. واستهدف مستشارا الوزيرة أيضا بالتشهير، بما في ذلك التلاعب بمواد فوتوغرافية.

78 - وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة سلسلة من الندوات على شبكة الإنترنت، استضافت فيها مرشحات وسياسيات سابقات، دعما للمشاركة الانتخابية للمرأة ولمعالجة قضايا العنف الانتخابي. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت وحدة شؤون المرأة والطفل بمجلس النواب مبادرة تهدف إلى توحيد شتى الجماعات النسائية وإنشاء "مجلس أعلى للمرأة في ليبيا".

79 - وفي 13 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة، بالتنسيق مع النساء الليبيات في الأوساط الأكاديمية، سلسلة من الاجتماعات لإنشاء مركز أكاديمي بهدف معالجة قضايا تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

هاء - الشباب والسلام والأمن

80 - واصل مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم مشاريع في قطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والخدمات العامة في معالجة و/أو استهداف شواغل الشباب والسلام والأمن. وشملت هذه المشاريع مشروعاً لإنشاء مركز لتدريب الشباب والنساء في سبها، يتوقع أن يدرّب 2 000 امرأة وشباب سنويا، ومبادرة لدعم بلديات بني وليد ودرنة وغات في إعداد خطط التنمية الخمسية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت مبادرة تجمع بين البلديات ومقدمي الخدمات لدعم أمن الانتخابات، وتوحيد الخدمات الوطنية، وحوار البلديات، بالتنسيق مع مشروع الانتخابات المحلية.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

81 - وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، انخفض عدد النازحين داخليا من 278 000 نازح في بداية عام 2021 إلى 199 949 نازحا في أيلول/سبتمبر 2021، ويوجد معظم النازحين في بنغازي وطرابلس ومسراتة.

ومع ذلك، لا تزال هناك عوائق تنظيمية أمام عودة أولئك الذين ما زالوا نازحين والذين يلزم إيجاد حلول دائمة لهم وتدعو الحاجة إلى زيادة تخصيص الموارد لهم من جانب السلطات الوطنية.

82 - كما ظلت عمليات الإخلاء المخطط لها والقسرية في كثير من الأحيان التي تستهدف النازحين داخليا تشكل مصدر قلق بالغ. وزادت عمليات الإخلاء القسري للأفراد والأسر الذين يعيشون في مستوطنات جماعية وغير رسمية زيادة ملحوظة في عام 2021، مما أدى إلى زيادة خطر التهجير المتعدد وانعدام أمن الحياة. وتدعم وكالات الأمم المتحدة وزارة الدولة لشؤون المهجرين وحقوق الإنسان في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية بشأن إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا، كجزء من مركزية إطار الحماية لضمان العودة الطوعية والأمنة والمستدامة لمجتمعات النازحين، حسب الاقتضاء.

83 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أهابت وزارة الداخلية بالمنظمات الدولية المعنية إلى المساعدة في العودة الطوعية للمهاجرين في أقرب وقت ممكن. ومنذ موافقة الحكومة على استئناف الرحلات الجوية الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر، غادر أكثر من 1 300 من طالبي اللجوء واللاجئين في سياق إعادة التوطين أو الإجلاء خارج ليبيا. وقامت المفوضية بإجلاء 571 لاجئا إلى إيطاليا وإلى آلية العبور في حالات الطوارئ، والنيجر، ورواندا، مع إعادة توطين 780 شخصا آخرين في كندا، والنرويج، والسويد، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة. كما استؤنف برنامج العودة الإنسانية الطوعية التابع للمنظمة. وتم مساعدة ما مجموعه 2 931 مهاجرا من 17 بلدا، هي أساسا بنغلاديش وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا، على العودة إلى بلدانهم الأصلية. وبلغ عدد المهاجرين الذين استفادوا من المساعدة من خلال البرنامج 4 246 مهاجرا في عام 2021.

84 - واستمر عدد المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط في الزيادة. وحتى 14 كانون الأول/ديسمبر، كان خفر السواحل الليبي قد اعترض 30 990 مهاجرا ولاجئا وأعادهم إلى ليبيا، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف العدد الإجمالي للأشخاص الذين أعيدوا في عام 2020 (12 000 شخص). وأفيد بإنقاذ عدد أكبر من الأطفال في البحر. وورد أن خفر السواحل الليبي قام بعدة عمليات اعتراض تعرض حياة ورفاه المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون السفر لخطر جسيم. وقد هلك أو اختفى أكثر من 1 300 شخص منذ بداية العام. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن 75 مهاجرا قد غرقوا قبالة الساحل الليبي. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية تقديم المساعدة الطارئة والمتقدمة للحياة للأشخاص عند النزول.

85 - وأفادت منظمة الصحة العالمية أنه، في حين انخفض عدد الحالات المؤكدة للإصابة بفيروس كوفيد-19، فإن مستوى انتقال العدوى المجتمعي لا يزال مرتفعا في جميع أنحاء ليبيا. وقد أثر عدم توفر التمويل الكافي على قدرة مرافق الرعاية الصحية على الاستمرار في العمل بكامل طاقتها في ظل إرهاق مراكز العزل ومرافق إدارة الحالات ومواجهة النقص في العاملين في المجال الطبي والإمدادات الطبية. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أبلغ المركز الوطني لمكافحة الأمراض عن 381 023 حالة تراكمية من حالات الإصابة بكوفيد-19، بما في ذلك 5 589 حالة وفاة و 6 580 حالة نشطة. وعلى الرغم من أن إمدادات اللقاحات كانت كافية ولم يبلغ أي مركز للتطعيم عن وجود نقص، فإن معدل استخدام اللقاحات المتاحة لم يتجاوز 49 في المائة. وظلت معدلات التطعيم الإجمالية منخفضة، حيث تم تطعيم 24 في المائة من السكان بالجرعة الأولى، ولم يتم تطعيم سوى 11 في المائة منهم تطعيما كاملا.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

86 - بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، كانت المنظمات الإنسانية ساعدت أكثر من 446 000 شخص، يمثلون 99 في المائة من الفئة المستهدفة المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021. ومن أصل المبلغ المطلوب في الخطة وقدره 189 مليون دولار، تم تأمين مبلغ 138 مليون دولار (73 في المائة)، مع تلقي مبلغ إضافي قدره 36,3 مليون دولار من خارج الخطة. وسعى فريق الأمم المتحدة القطري إلى تمديد الخطة الحالية من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022 من أجل دعم 803 000 محتاج وضمان تقديم مساعدة إنسانية موجهة لـ 211 000 شخص من ذوي أشد الاحتياجات، تتطلب مبلغ 75,3 مليون دولار.

87 - وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أيدت حكومة الوحدة الوطنية رسمياً تقييم الإنعاش وبناء السلام الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي. ويهدف هذا التقييم إلى مساعدة الحكومة في تحديد وتنفيذ أولويات الإنعاش والتنمية وبناء السلام على المدى الطويل.

88 - وفي الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، عقد فريق الأمم المتحدة القطري حلقة عمل لوضع الصيغة النهائية للتحليل القطري المشترك وعملية المضي قدماً بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

89 - وفي إطار ماراتون "Re-Start-Up"، الذي يهدف إلى معالجة قضيتي الانتعاش الاقتصادي المحلي وتنمية المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع أو كوفيد-19، دعم البرنامج الإنمائي 26 شركة ناشئة ومشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة لإعادة بناء أعمالها من خلال تقديم منح في طرابلس وبنغازي وتاورغا.

90 - وواصل مشروع "تعزيز القدرات المحلية على الصمود والانتعاش" التابع للبرنامج الإنمائي عمله في 52 بلدية (حوالي 52 في المائة من البلد) لتعزيز قدرة المؤسسات المحلية على الاستجابة على صعيد تقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي المحلي في جميع أنحاء ليبيا.

رابعاً - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

91 - حافظت البعثة، في المتوسط، على وجود للموظفين الدوليين يتألف من نحو 120 موظفاً، مما أتاح إجراء اتصالات متواصلة مع المحاورين الليبيين في جميع مجالات مسؤولية البعثة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمسارات السياسية والأمنية والاقتصادية ومسار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. واستمر إيواء جميع الموظفين الدوليين في طرابلس في مجمع أوبا الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة. وواصل الموظفون الوطنيون الحضور للعمل في المجمع على أساس التناوب أو العمل من بعد بدلاً من ذلك. وتم الامتثال لتدابير إدارة المخاطر الأمنية لدى التنقل على الطرق في ليبيا.

92 - وقامت الأمم المتحدة في ليبيا بانتظام باستعراض وتعديل تدابير الحماية والوقاية المطبقة للتصدي لكوفيد-19، بما في ذلك في جميع رحلات الأمم المتحدة الجوية، لمواكبة تطور المشورة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية والموظفون الطبيون التابعون للبعثة، وضمان التوافق مع التدابير التي تتخذها السلطات الليبية والتونسية. وحتى 14 كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار برنامج التطعيم ضد كوفيد-19 لموظفي الأمم

المتحدة في ليبيا والشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية، تم تطعيم 1 359 موظفا تطعيميا كاملا، وكان من المقرر أن يتلقى 322 موظفا الجرعة الثانية، وسجل 453 موظفا وهم ينتظرون تحديد موعد لتلقي الجرعة الأولى.

93 - وحتى 3 كانون الثاني/يناير، كانت الاستعدادات جارية لإجراء تناوب وحدة حراسة الأمم المتحدة بين كاتماندو وطرابلس.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

94 - كان مؤتمر دعم استقرار ليبيا أول اجتماع دولي رفيع المستوى يعقد في طرابلس منذ عام 2011. وأظهر المؤتمر أن عملية حوار يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها لا تزال السبيل الوحيد لتحقيق ليبيا موحدة يسودها الاستقرار والسلام. ووفر تأييدا دوليا لعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الشعب الليبي على طريق السلام والاستقرار الدائمين.

95 - ويجب الإشادة بالليبيين الذين سجلوا أسماءهم للتصويت، والذين بلغ عددهم 2,8 مليون شخص، ويجب احترام إرادتهم. ومن الأهمية بمكان أن يلتزم جميع أصحاب المصلحة الليبيين التزاما قاطعا بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن وأن يواصلوا التركيز على إنجازها، على نحو ما نُص عليه في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي وأيد في قراري مجلس الأمن 2570 (2021) و 2571 (2021)، وكذلك في استنتاجات مؤتمر برلين الثاني لعام 2021.

96 - وإنني أثنى على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لما تقوم به عمل من أجل تنفيذ العملية الانتخابية في سياق سياسي وأمني صعب. ويشمل ذلك توزيع حوالي 2,5 مليون من بطاقات الناخبين في جميع أنحاء البلد - وقد وزع أكثر من مليون منها على النساء.

97 - ويجب على السلطات والمؤسسات الليبية المعنية أن تعمل مع الآن على معالجة المسائل الأساسية التي أدت إلى التأجيل وتهيئة الظروف السياسية والأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية دون مزيد من التأخير. وأدعوها إلى العمل معاً، في امتثال للقوانين والقواعد والإجراءات السارية في كل منها، وأن تقدم إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الدعم اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية في بيئة آمنة وسلمية وبمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من جانب النساء والشباب.

98 - كما أدعو الأطراف الفاعلة الليبية إلى احترام حقوق الخصوم السياسيين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وقبول النتائج، والالتزام بمدونة قواعد السلوك التي أعدتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، واحترام ودعم استقلالية ووحدة القضاء. ولتعزيز مصداقية الاقتراع وقبول نتيجته، أشجع المنظمات الإقليمية والدولية على إرسال مراقبين للانتخابات.

99 - ويجب أن يستمر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك الانسحاب الكامل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية وفقاً لخطة العمل التي وافقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ونمشياً مع القرارين 2570 (2021) و 2571 (2021). وإن مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة على استعداد لتقديم الدعم بالتنسيق الوثيق مع جميع البلدان المعنية، بما فيها بلدان العودة، والاتحاد الأفريقي. ومما يشجعني المشاورات الأولية التي أجريت في القاهرة وتونس وأنقرة وموسكو من أجل إنشاء آليات للتنسيق والاتصال.

100 - إن توحيد مصرف ليبيا المركزي خطوة هامة نحو استعادة سلامة النظام المصرفي. وإني أهيب بجميع الجهات الفاعلة إلى مواصلة الجهود في هذا الصدد، وإلى تحقيق إصلاحات أخرى تلمس الحاجة إليها في القطاعين الاقتصادي والمالي.

101 - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، بما في ذلك القيود التي تفرضها السلطات الليبية على المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية التي تطال عدة آلاف من المهاجرين واللاجئين المحتجزين تعسفا في مراكز الاحتجاز وأولئك الذين لا يزالون بلا مأوى بعد العمليات الأمنية التي نفذت في تشرين الأول/أكتوبر. وأحث وزارة الداخلية على ضمان أمن جميع مكاتب الأمم المتحدة في ليبيا، بما فيها مباني مفوضية شؤون اللاجئين في طرابلس، مع ضمان وصول المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية دون عوائق إلى الناس.

102 - وإن إنشاء لجنة رفيعة المستوى في 4 تشرين الثاني/نوفمبر لإنهاء الاحتجاز التعسفي في ليبيا تطور محمود. وأشجع السلطات الليبية على بذل المزيد من الجهد لمنع العنف الجنسي والتعذيب والابتزاز في حق المهاجرين واللاجئين الموجودين رهن الاحتجاز. غير أن ليبيا ليست ميناء آمنا لإنزال اللاجئين والمهاجرين. وأكرر دعوتي الدول الأعضاء المعنية إلى إعادة النظر في السياسات التي تدعم عمليات الاعتراض في البحر وإعادة اللاجئين والمهاجرين إلى ليبيا.

103 - ويلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وممثلي المجتمع المدني، ولا سيما النساء، من العنف والترهيب، بما في ذلك العنف على الإنترنت وخطاب الكراهية. كما تحتاج السلطات الليبية إلى توفير الحماية الكافية لأعضاء السلطة القضائية والمؤسسات القضائية، والحفاظ على استقلالهم، لأغراض منها تعزيز قبول نتائج الانتخابات. كما يجب منع الجهات الفاعلة المسلحة من التأثير على القرارات القضائية من خلال التهديد أو استخدام القوة، بما في ذلك في سياق الفصل في المنازعات الانتخابية.

104 - وأتوجه بالشكر إلى مبعوثي الخاص السابق إلى ليبيا، يان كوبيتش، على خدمته. وأقدم شكري إلى مستشارتي الخاصة المعنية بليبيا، ستيفاني ويليامز، وإلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في ليبيا على تقانيهم وعلى ما يبذلونه من جهود لدعم الليبيين على طريق تحقيق السلام والاستقرار. وأكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على توفيرها الأفراد الضروريين لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا.